

كلمة الأسكوا

في مناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني 2020

معالي الدكتور رياض المالكي، وزير الخارجية والمغتربين في دولة فلسطين

معالي الدكتور رمزي مشرفية، وزير الشؤون الاجتماعية ووزير السياحة في الجمهورية اللبنانية

السيدات والسادة،

صباح الخير.

تلقي اليوم، افتراضياً، لإحياء اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، في سابقةٍ مرَّدها إلى ظروفٍ استثنائيةٍ وتحولاتٍ كبيرةٍ غيرت طرق عملنا. ظروفٌ حالت دون لقائنا في بيت الأمم المتحدة، لكنها لم تَمَسَّ بموقفنا كأممٍ متحدةٍ على تأكيد ثبات دعونا لحقوق الشعب الفلسطيني.

نحيي هذا اليوم والعالمُ تتغيَّرُ ملامحُه في وتيرةٍ سريعةٍ، بينما الظلمُ اللاحقُ بالشعب الفلسطيني باقٍ، لا يتغير بل يزدادُ سوءاً. فالفلسطينيون يعيشون معاناةً يوميةً، سواءً في مخيمات اللجوء، أو في ظل الاحتلال، أو تحت وطأة التمييز العنصري المقيت.

الحضور الكريم،

في مخيماتٍ مقطَّعةٍ الأوصالٍ داخل وطنهم وخارجه، يعيش ملايين الفلسطينيين. يناضلون من أجل عودَةٍ تحرُّمهم منها السلطات الإسرائيلية بسبب هويتهم القومية والدينية. وبسبب هذه الهوية، يتعرَّض الفلسطينيون من حاملي الجنسية الإسرائيلية للتمييز المؤسسي، والمجتمعي في قراهم ومدنهم.

في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، يعيش ثلاثة ملايين فلسطيني تحت احتلال عسكري مباشر تجسَّد قباحتُه ممارسات الجنود والمستوطنين الإسرائيليين. واقْعَمهم فقرٌ وبطالةٌ وحرمان، فيما المستوطنون الإسرائيليين ينعمون بثروات الفلسطينيين، والشركات الإسرائيلية تَعَبَث بمواردهم. حياتهم قمعٌ، وعنفٌ، وتمييزٌ، وتهديدٌ بتهجير قسري جديد. آفاقهم كيف لا تكون قاتمةً، والإسرائيليون يجاهرون بخططهم لضم أراضيهم وأراضي أجدادهم وطردهم منها، والعالمُ في صمتٍ مطبق.

في غزة، مليوناً إنسانٍ يتعرَّضون لعقابٍ جماعيٍّ إسرائيلي، تحت حصارٍ دمر قطاعاتهم الاقتصادية والصحية والتربية، مدمراً معه الأفراد والعائلات والمجتمعات. لقد باتت غزة، أيها الحضور، أكبر سجنٍ مفتوح في العالم، يكاد الإنسان فيه يموت جوعاً لولا مساعدات إنسانية تشحُّ أكثر فأكثر. إنَّه حصارٌ كارثي فظيعٌ ومجحفٌ وغير قانوني، بل إنَّه جريمةٌ ترتكب منذ أكثر من ثلاث عشرة سنة، في مرأى من مجتمعٍ دولي لا يحرك ساكناً.

كل ذلك، والفلسطينيون المقيمون داخل وطنهم وخارجَه لا يعانون من آثار الاحتلال الإسرائيلي فحسب، بل أيضاً من تحديات جسيمة تهددهم في دولة فلسطين، ودولَ اللجوء، والعالم بأسره. وعنيت بهذا جائحة كوفيد-19 وآثارها المدمرة على مسار التنمية المستدامة في العالم. فوقع هذه الجائحة هو اكبر واعى في ظل الحصار والاحتلال وفي داخل مخيمات اللجوء.

حضرة السيدات والسادة،

لقد ضربت جائحة كوفيد-19 القطاع الصحي الفلسطيني، المنهار أصلاً من جرّاء الممارسات الإسرائيلية. وتداغت جهود احتواء الجائحة وآثارها على الاقتصاد، الذي هو أيضاً منهكاً من جراء الممارسات ذاتها. انهيارٌ يجعل مجرد الحديث عن تحقيق التنمية المستدامة في الأرض الفلسطينية المحتلة أبعد ما يكون عن الواقع.

كذلك، تهدد الظروف العالمية القاهرة بوضع القضية الفلسطينية طي النسيان. فبين الجائحة والتغيرات السياسية والاقتصادية والبيئية وغيرها التي تُنهك دولَ العالم وشعوبه، تنشأ احتياجات ملحة وتتبعثر الأولويات بحيث يُخشى ألا تكون القضية الفلسطينية من بينها.

على الرغم من ذلك،

ينبغي ألا يُخجّب شيء حقيقة أنّ الشعب الفلسطيني الصامد محروم من حقوقه منذ أكثر من نصف قرن. وينبغي ألا يُثنى شيء المجتمع الدولي عن دعم الشعب الفلسطيني، ليس انطلاقاً من قيم العدالة أو حقوق الإنسان فقط، بل أيضاً من حقيقة أن لا سلام في المنطقة العربية دون العدالة لدولة فلسطين. تلك حقيقة رسختها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1977، عندما أعلنت التاسع والعشرين من شهر تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام يوماً للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وأكدت أنه "لا يمكن إقرار سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط دون أن يتحقق بوجه خاص حل عادل لمشكلة فلسطين، على أساس نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف".

السيدات والسادة،

الحق في تقرير المصير دون تدخلٍ خارجي. والحق في الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية. وحق اللاجئين في العودة إلى بيوتهم وممتلكاتهم التي سُلخوا عنها: كلّها حقوق غير قابلة للتصرف، واجبة الأخلاقي والإنساني أن ندعم الفلسطينيين لتحقيقها. وإلا، فسيخذل العالم دولة فلسطين، وشعب فلسطين، ولن يكون ليوم التضامن معهما فعالية أو تأثيراً.

وشكراً.